Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 417-444
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.24

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The Role of Management Accounting Information Systems in Promoting Financial Inclusion: An Analytical Framework

Noor Saad Hazim* [A], Osama Anis Muhammed [B], Ali Ibrahim Hussein [A]

[A] College of Administration and Economics/ Tikrit University

[B] Ibn Al-theer branch manager/ Rafidain Bank / Nineveh

Keywords:
Accounting information system, management accounting information system, financial inclusion.

Article history:

Received	17 Nov. 2025
Received in revised form	27 Nov. 2025
Accepted	02 Dec. 2025
Available online	14 Jun. 2026

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Noor Saad Hazim
College of Administration and Economics/ Tikrit University

Abstract: The research aimed to demonstrate the role of the Management Accounting Information System in promoting one of the most important innovations of financial technology and digital transformation, namely financial inclusion in the Iraqi banking environment. The Management Accounting Information System was defined through four dimensions that represented the characteristics of that information, which are: (the scope of information, the level of information collection, its integrated nature, and timeliness), while financial inclusion was also represented by four dimensions, which are (financial access, effective use, quality of financial services, and financial well-being). The descriptive analytical approach was adopted, through the researchers' reliance on two methods. The first is a quantitative field study using information content analysis of a number of banks within the Iraq Stock Exchange, numbering 10 banks, to determine the reality of financial inclusion in them, and the extent of growth in it between 2023 and 2024. The second method was based on the field survey method using a questionnaire form that was designed for the purpose of measuring variables and collecting data. 88 valid questionnaires for analysis were retrieved from the sample members within the research field. The research reached a number of conclusions, the most important of which is that there is a very slight growth in the level of financial inclusion within the banks in the research field according to the deposits and credit index. It was also found that the accounting use of the Management Accounting Information System greatly helps in consolidating the dimensions of financial inclusion according to the perception of the sample members in the banks in the field of research. These results can greatly serve the modern cognitive trends for the fields of consolidating financial inclusion in the Iraqi environment.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 417-444
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.24

دور نظام معلومات المحاسبة الإدارية في تعزيز الشمول المالي: إطار تحليلي

نور سعد حازم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

أسامة انيس محمد
مدير فرع ابن الثير
مصرف الرافدين/نينوى

علي إبراهيم حسين
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص

هدف البحث إلى بيان دور نظام معلومات المحاسبة الإدارية في تعزيز أحد أهم ابتكارات التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي المتمثلة بالشمول المالي في بيئة المصارف العراقية، وقد تم تحديد نظام معلومات المحاسبة الإدارية من خلال أربعة أبعاد مثلت خصائص تلك المعلومات وهي: (مجال المعلومات، مستوى تجميع المعلومات، طبيعتها التكاملية، والوقتية)، في حين تمثل الشمول المالي بأربعة أبعاد أيضًا وهي (الوصول المالي، الاستخدام الفعال، جودة الخدمات المالية، الرفاهية المالية)، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، عبر اعتماد الباحثين على أسلوبين، الأول ميداني كمي باستخدام تحليل المحتوى المعلوماتي لعدد من المصارف ضمن سوق العراق للأوراق المالية وعددها 10 مصارف لتحديد واقع الشمول المالي فيها، ومدى النمو فيه بين عامي 2023 و2024، والأسلوب الثاني كان وفق الأسلوب المسحي الميداني باستخدام استمارة استبيان تم تصميمها لغرض قياس المتغيرات وجمع البيانات، إذ تم استرداد 88 استمارة صالحة للتحليل من أفراد العينة ضمن ميدان البحث، وقد توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات أهمها أن هناك نمو بسيط جداً في مستوى الشمول المالي ضمن المصارف ميدان البحث وفق مؤشر الودائع والائتمان، كما تم التوصل إلى أن الاستخدام المحاسبي لنظام معلومات المحاسبة الإدارية يساعد وبشكل كبير في ترسيخ أبعاد الشمول المالي حسب ادارك افراد العينة في المصارف ميدان البحث، وهذه النتائج يمكن أن تخدم وبشكل كبير التوجهات المعرفية الحديثة لمجالات ترسيخ الشمول المالي في البيئة العراقية.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبية، نظام معلومات المحاسبة الإدارية، الشمول المالي.

المقدمة

يعد نظام معلومات المحاسبة الإدارية من أهم النظم المعلوماتية لما يمثله من دعم لإدارة المنشآت في عملية تحسين وترشيد القرار (راشد ويعقوب، 2015) (Jusriadi, 2022) (Mohammed et al., 2023)، وقد زادت أهميته في العقد الماضي بشكل كبير نتيجة للبيئة سريعة التغير التي تعيش فيها المنشآت في الوقت الحالي والتي تجبرها على تغيير استراتيجياتها وسياساتها وخططها وأعمالها التنفيذية لمواكبة هذا التغير، لذلك كان من الضروري تطوير أساليب وأدوات المحاسبة الإدارية للقيام بدورها وذلك بمواكبة ثورة المعلومات والاتصالات والأنظمة الآلية التي تجتاح العالم في الوقت الراهن، وقد ساهمت هذه الأساليب في دعم القرارات الإدارية لتأكيد صور المفاضلة في مجالات تبني الاستراتيجيات المعاصرة ومسايرة التطورات، ولعل بروز التحول الرقمي في مجالات متعددة ضمن بيئة الأعمال وبشكل كبير ضمن التعاملات المالية وتأثيره على الابتكارات المالية المتعددة، دعا إلى وجود استجابة مباشرة من نظم المحاسبة الإدارية لتوفير المعلومات الملائمة لغرض مسايرة هذه التطورات المتعددة التي من بينها الشمول المالي الذي يعد احدى تلك الابتكارات المالية واتجها يتوافق مع نمو التحول الرقمي.

فيعد الشمول المالي من أهم الأساليب التي يمكن أن تسهم في تطوير المنشآت من خلال التحول إلى التعاملات المالية الرقمية، إذ يعيش العالم اليوم عصرًا جديدًا في ظل التقدم السريع في بيئة النظم الرقمية وأساليب التصنيع المعتمدة على أدوات تكنولوجيا المعلومات وتقنياتها، ولكي تحافظ المنشأة على بقائها في السوق تحتاج إلى سرعة التكيف مع متغيرات البيئة المحيطة، وبما أن نظام معلومات المحاسبة الإدارية يعد المصدر الرئيس لتوفير المعلومات المفيدة والمؤثرة في اتخاذ القرارات في مجال الأعمال، لذا فقد تمت اتمتة المحاسبة الإدارية لمواجهة التحديات التي يفرضها هذا العصر ولتسهيل كيفية التعامل مع تلك النظم والتحولات الرقمية والتي يأتي في مقدمتها الشمول المالي كأحد الركائز لتسهيل الوصول المالي وتوسيع نطاق الخدمات المالية والمصرفية لتشمل جميع فئات المجتمع، ولتغطية الجوانب التي سيتناولها البحث فقد تم تقسيمه على أربعة محاور، إذ يتناول المحور الأول منهجية البحث، والمحور الثاني يتناول شرح مفصل لكل متغير من متغيرات البحث المتمثلة بـ (نظام معلومات المحاسبة الإدارية، الشمول المالي)، واستنباط العلاقة المتوقعة بين تلك المتغيرات، وفي المحور الثالث سيتم التركيز على مناقشة النتائج واختبار الفرضيات، واخيرًا في المحور الرابع سيتم ذكر أهم الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها في الجانب النظري والعملي للبحث.

المحور الأول: الإطار المنهجي للبحث

1/1. مشكلة البحث: يعد نظام معلومات المحاسبة الادارية من الأدوات الرئيسة التي تعتمد عليها الإدارة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، ومع التطورات التكنولوجية المتسارعة التي فرضتها التحولات الرقمية اصبحت الحاجة ملحة لتكامل نظام معلومات المحاسبة الادارية مع تلك التحولات، مما أدى إلى مواجهة العديد من الفرص والتحديات في الوقت ذاته، إذن أن التحول الرقمي لم يؤثر فقط على طبيعة البيانات المحاسبية بل غير طرق جمعها ومعالجتها وتحليلها، ورغم تلك الأهمية إلا أن دور نظام معلومات المحاسبة الإدارية في الشمول المالي الذي يمثل احد اوجه التحول الرقمي لا يزال يواجه العديد من المعوقات المتعلقة بالبنية التحتية الرقمية، ومستوى الكفاءة البشرية، وجودة البيانات. لذلك تتمثل مشكلة البحث في قصور تفاعل نظام معلومات المحاسبة الإدارية مع التحول الرقمي وتحديدًا الشمول المالي.

وهنا يأتي السؤال الآتي: هل هناك دور لنظام معلومات المحاسبة الإدارية في تعزيز الشمول المالي؟

2/1. فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها: أن هناك دور لنظام معلومات المحاسبة الإدارية في تعزيز الشمول المالي في بيئة الشركات الصناعية العراقية، وينبثق عن هذه الفرضية اثنين من الفرضيات:

(H1). فرضية البحث الأولى: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لنظم معلومات المحاسبة الإدارية على الشمول المالي حسب إدراك الأفراد في المصارف ميدان البحث.

(H2). فرضية البحث الثانية: يتباين تأثير أبعاد نظم معلومات المحاسبة الإدارية على الشمول المالي حسب إدراك الأفراد في المصارف ميدان البحث.

3/1. اهمية البحث: تنبع أهمية الدراسة من خلال النظر إلى المنشأة كنظام معلومات كلي يحتوي على عدة انظمة فرعية التي من اهمها نظام معلومات المحاسبة الإدارية لما له من تأثير في اتخاذ القرارات وتوفير معلومات دقيقة وملائمة ومحدثة، كما إن هذا النظام يعزز من كفاءة المنشاة في

تحقيق اهدافها المالية لاسيما تلك الأهداف التي تتعلق بالتكامل مع النظم والتقنيات الحديثة والذي يأتي الشمول المالي في مقدمتها.

4/1. هدف البحث: يهدف البحث إلى بيان دور نظام معلومات المحاسبة الإدارية في تعزيز النظم الرقمية ومواكبة الحداثة والتطورات التكنولوجية في بيئة الأعمال الحديثة وذلك بالتركيز على أحد أهم الأدوات المالية الحديثة والمتمثلة بالشمول المالي من خلال تحليل أبعاده الرئيسة المتمثلة بـ (الوصول المالي، الاستخدام الفعال، جودة الخدمات المالية، الرفاهية المالية).

5/1. حدود البحث: تقتصر حدود البحث على تناول دور نظام معلومات المحاسبة الإدارية في تعزيز الشمول المالي بأبعاده الأربعة (الوصول المالي، الاستخدام الفعال، جودة الخدمات المالية، الرفاهية المالية) ضمن ميدان البحث الذي شمل 10 من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ضمن الفترة 2023-2024 لتحديد واقع الشمول المالي وفق الأسلوب الكمي عبر تحليل المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، والفترة التي حددت بشهر أيلول 2025 لاختبار العلاقة وفق الأسلوب المسحي.

6/1. أسلوب البحث: اعتمد البحث على منهجين رئيسين من مناهج البحث العلمي هما المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، وذلك لتأصيل مفاهيمه وموضوعاته، وقد تم الاعتماد على الأدبيات والنشرات العلمية ذات الصلة بها، من كتب ودوريات علمية ورسائل جامعية ومقالات وأبحاث من المواقع الإلكترونية عربية وأجنبية، فضلًا عن الاعتماد على اثنين من الأساليب الأول تحليل المحتوى المعلومات من واقع التقارير المالية المنشورة، والثاني المسحي الميداني.

7/1. دراسات سابقة:

1. دراسة (Khaddafi et al., 2024): هدفت الدراسة إلى تحليل نظام المعلومات الإدارية باعتباره المحرك الرئيس للشمول المالي، تناولت الدراسة الثقافة المالية والشمول المالي ونظام المعلومات الإدارية، وتعتمد تقنية جمع البيانات المستخدمة على تحليل البيانات من خلال وصفها أو تعميمها، وكانت عينة الدراسة هي البيئة الاندونسية للفترة من 2019-2022، توصلت الدراسة بأن لنظام معلومات المحاسبة الإدارية تأثير إيجابي على تعزيز الثقافة المالية الشرعية والشمول المالي إذ تُظهر بيانات SNLIK وإحصاءات الخدمات المصرفية الإسلامية أن فهم الجمهور لمنتجات الخدمات المصرفية الإسلامية يتزايد مع تطبيق أنظمة معلومات المحاسبة الإدارية.
2. دراسة (Ammy, 2025): هدفت الدراسة إلى اختبار وتحليل تأثير أنظمة معلومات المحاسبة الإدارية والمشاركة في اعداد الموازنة على الأداء الإداري، مع استخدام التكنولوجيا المالية كمتغير مُعدل في مكتب إدارة التنمية الإقليمية في مقاطعة جنوب تابانولي، تناولت الدراسة منهج كمي بتصميم ارتباطي، وجمعت البيانات الأولية على شكل استبيانات، وذلك بتوزيعها على موظفي أقسام المحاسبة والمالية في مكتب إدارة التنمية الإقليمية في مقاطعة جنوب تابانولي، وقد بلغ إجمالي عدد العينات 36 عينة. استخدمت هذه الدراسة أسلوب تحليل البيانات لاختبار فرضياتها، وهو تحليل الانحدار المعتدل باستخدام برنامج IBM SPSS الإصدار 27، توصلت الدراسة إلى أن أنظمة معلومات المحاسبة الإدارية لها تأثير إيجابي ومهم على الأداء الإداري، وأن المشاركة لها تأثير إيجابي على الأداء الإداري، وإن التكنولوجيا المالية تُخفف بشكل ملحوظ من تأثير أنظمة معلومات المحاسبة الإدارية على الأداء الإداري، وإن التكنولوجيا المالية لا تُخفف من تأثير المشاركة في الموازنة على الأداء الإداري.

3. دراسة (Hamzani, 2025): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل تأثير نظم المعلومات المحاسبية والشمول المالي على الأداء من خلال جودة التقارير المالية بشكل مباشر أو غير مباشر، وتناولت الدراسة جميع الجهات الفاعلة في المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مدينة ميدان، واستخدمت العينة صيغة سلوفيني، إذ بلغ عدد الجهات الفاعلة في المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 95 جهة في مدينة ميدان. واعتمدت الدراسة على أسلوب الاستبيان لجمع البيانات. أما أسلوب تحليل البيانات في هذه الدراسة، فاعتمد على التحليل الكمي باستخدام اختبار تحليل نموذج أوتر، وتحليل النموذج الداخلي، واختبار الفرضيات. وتمت معالجة البيانات باستخدام برنامج (PLS المربعات الصغرى الجزئية). وتوصلت هذه الدراسة أن نظام المعلومات المحاسبية والشمول المالي وجودة التقارير المالية لها تأثير كبير على أداء المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وإن أنظمة المعلومات المحاسبية والشمول المالي لها تأثير كبير على جودة البيانات المالية، وإن نظام المعلومات المحاسبية والشمول المالي لها تأثير كبير على أداء المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل غير مباشر. من خلال جودة التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مدينة ميدان.

ويتميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة في تناول البيئة العراقية كميدان للبحث، فضلاً عن استخدامه اسلوبين كمي ونوعي لإجراء الاختبارات وتحقيق أهداف البحث.

المحور الثاني: نموذج تكاملي بين نظام معلومات المحاسبة الإدارية والشمول المالي

1/2. نظام معلومات المحاسبة الإدارية: تعد المحاسبة الإدارية جزءً مهمًا من نظام المعلومات المحاسبية لمنشآت الأعمال، تهدف إلى إمداد الإدارة بالمعلومات اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات وحفز المديرين على تحقيق الأهداف.

وبشكلٍ عام فإن المحاسبة الإدارية هي من العلوم المحاسبية الحديثة التي ظهرت لتغطي مجالًا جديدًا، معتمدة على بعض الأساليب العلمية المحاسبية التي بتعاونها مع إدارة المنشأة يمكن أن تحقق أهدافها في مجالات التخطيط العلمي السليم، والرقابة الفعالة على أداء الأفراد والعمل على تقويم أدائهم، واتخاذ القرارات المناسبة لكل مشكلة من المشاكل التي تواجه الإدارة سعيًا وراء تحقيق أهدافها.

إن نظام المعلومات المحاسبية يتكون بدوره من نظم فرعية عدة أقل منه في المستوى تشمل: نظام معلومات المحاسبة المالية، نظام معلومات المحاسبة التكاليف، نظام معلومات المحاسبة الإدارية، نظام الرقابة الداخلية، والتي يجب أن تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة بهدف توفير المعلومات المختلفة لجميع الجهات التي يهمها أمر المنشأة لمساعدتها في اتخاذ القرارات الخاصة بالتخطيط والرقابة وحل المشكلات التي تواجهها المنشأة، وذلك من خلال عمليات القياس والتجهيز التي تقوم بها تلك النظم الفرعية (السقا، 2011: 45).

تتطلب الإدارة نظام معلومات مُدارًا ومتكاملًا جيدًا لذا يرى (Jusriadi, 2022: 16) أن استخدام نظام معلومات المحاسبة الإدارية يساعد في إنتاج معلومات يمكن للمديرين استخدامها لتحسين أدائهم، إذ تشمل مخرجات المعلومات المحاسبية التقارير الخاصة، وتكاليف المنتجات، وتكاليف العملاء، والموازنات، وتقارير الأداء، والاتصالات الشخصية.

يلعب نظام معلومات المحاسبة الإدارية (MAS) دورًا حاسمًا في إدارة الأعمال، إذ يوفر معلوماتٍ تساعد على اتخاذ القرارات، وتقييم الأداء، وتخطيط الموارد والتحكم فيها. وتؤكد الدراسات

على أهمية دمج المعلومات المالية وغير المالية، ومواءمة أهداف المنشأة مع الأهداف الفردية، واستخدام مجموعة من الممارسات (Mohammed et al., 2023: 1195).

ويعرف نظام معلومات المحاسبة الادارية كونه فرعًا من فروع المعرفة المحاسبية والتي تتمثل وظيفته الرئيسة في إنتاج وتقديم المعلومات للجهات المستفيدة داخل المنشأة على المستويات كافة لخدمة الوظائف الإدارية، إذ يتم تقديم تلك المعلومات على شكل تقارير وتحليلات وجداول وكشوفات بما يتناسب مع طبيعة ونوع المعلومات المطلوبة، ويوفر معلومات مالية وغير مالية، وتتضمن أنشطة المحاسبة الإدارية بتجميع، وتصنيف ومعالجة، وتحليل وتقديم المعلومات إلى المديرين، وتمكن هذه المعلومات المديرين للقيام بأنشطة التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات (راشد ويعقوب، 2015: 39). عليه يعد نظام معلومات المحاسبة الإدارية نظاماً فرعياً من نظم المعلومات المحاسبة الإدارية يسهم في توفير المعلومات التي تساعد الإدارة في ممارسة وظائفها في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

2/2. متطلبات تفعيل نظم معلومات المحاسبة الإدارية في البيئة الرقمية: المحاسبة الادارية هي نظام معلومات إداري يستخدم طرقًا منهجية لتحليل وتقييم وإدارة البيانات المالية وغير المالية ويقدم معلومات تساعد الإدارة في دعم قراراتها، وقد ساهم الذكاء الاصطناعي في تسريع التحول والترويج للعمل المحاسبي، إذ يمكن للروبوتات فصل وتصنيف البيانات المالية الملائمة، مما يجعل معالجة كميات كبيرة منها تتم بشكل بسيط وسريع، وفي عصر الذكاء الاصطناعي يمكن استخدام نموذج الشبكة العصبية وطريقة التفكير الاندماجي (BPNN) للكشف عن ملفات العلاقة غير الخطية الموجودة في عينات البيانات، ويشكل عدد كبير من وحدات المعالجة نظامًا ديناميكيًا غير خطيًا يتمتع بقدرة جيدة على التكيف، والتنظيم الذاتي، والتعلم القوي، والتعامل مع الأخطاء، ويمكن أن يكون نموذجاً معقداً ولكنه يتصف بمرونة وسهولة في تحديد المعاملات غير المعروفة ومن ثم يمكن أن يكون نموذج نموذجي للإنذار المبكر للتعثر المالي للمنشآت (Zeng, 2022: 1).

وعلى الرغم من التأثير الإيجابي لأدوات تكنولوجيا المعلومات والتحولات الرقمية على نظام معلومات المحاسبة الإدارية والذى يتمثل في القدرة على الحصول على المعلومات من أماكن كثيرة، قواعد بيانات ضخمة، توفير المعلومات الدقيقة وفى الوقت المناسب، اختيار شكل التقرير المناسب، طريقة العرض المناسبة للتقارير، إلا أن العبرة تكون في بناء النظام الآلي للمحاسبة الإدارية والقدرة على تشغيله بكفاءة، فالمحاسب الإداري لا يجب أن يكون ملمًا فقط بتقنيات تكنولوجيا المعلومات وتقنيات التحول الرقمي وكيفية عملها بل يجب أن يكون قادراً على تحديد الأدوات المناسبة لعمله وتطويعها بما يمكنه من زيادة كفاءة العمل في مجال نظام معلومات المحاسبة الإدارية (Moorthy et al., 2012).

يرى الباحثون أن استجابة نظم معلومات المحاسبة الإدارية للتحول الرقمي ومعايشة البيئة الرقمية أصبح واقعاً مفروضاً يوجب التطور والمطاوعة في تلك النظم لمسايرة البيئة المحيطة بالمنشآت والمؤثرة بالحدث الاقتصادي فيها.

3/2. مفهوم الشمول المالي: أثبتت التكنولوجيا المالية فاعليتها في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية مثل المدفوعات والودائع والقروض بشكل يسير، وذلك بتقديم خدمات عبر الهاتف المحمول كأداة حديثة من خلال تمكين الفئات المحرومة من هذه الخدمات ومعالجة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وهذا هو الهدف الرئيس للشمول المالي (Carè et al., 2025: 2).

يعد الشمول المالي من الأهداف الرئيسة لمختلف الاقتصادات لما له من أهمية كبيرة لاسيما في مجال الخدمات المالية المقدمة لجميع فئات المجتمع دون تمييز بين فئة وأخرى، فضلًا عن كونه يعد أسلوبا حديثا في يساعد في حل الاشكاليات المالية والمصرفية ورسم السياسات الاقتصادية من خلال متابعة التغير الحاصل في مؤشرات الشمول المالي (شبيب، 2025، 1308).

ويعرف الشمول المالي على أنه عملية ضمان حصول الأفراد، على الخدمات المالية الأساسية في النظام المالي الرسمي، وقد حظي الشمول المالي باهتمام كبير من صانعي السياسات والأكاديميين لأربعة أسباب. أولًا يعد الشمول المالي استراتيجية رئيسة تُستخدم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ثانيًا يساعد الشمول المالي على تحسين مستوى الشمول الاجتماعي في العديد من المجتمعات، ثالثًا يمكن أن يُساعد الشمول المالي في خفض مستويات الفقر إلى الحد الأدنى المطلوب، وأخيرًا، يُحقق الشمول المالي فوائد اجتماعية واقتصادية أخرى (Ozili, 2021: 458).

يمكن تعريف مصطلح الشمول المالي بأنه عملية دمج الفئات الأضعف والأكثر عرضة للمخاطر في المجتمع ضمن نظام مالي منظم يضمن حصولهم على الائتمان الكافي وغيره من المنتجات المالية في الوقت المناسب وبسعر مناسب. ويصف الشمول المالي حالة تصل فيها غالبية الخدمات المالية إلى نسبة كبيرة من السكان (Sanderson et al., 2018: 1).

يستنتج الباحثون إنه يمكن تعريف الشمول المالي بأنه عملية إتاحة الخدمات المالية المختلفة للأفراد والشركات بشكل رقمي (الكتروني) وبجودة وتكلفة مناسبة بحيث تلبي احتياجاتهم من المعاملات، مثل المدفوعات، الائتمان، والتأمين، بسهولة وبطريقة مسؤولة ومستدامة.

4/2. ابعاد الشمول المالي: يهدف الشمول المالي إلى إتاحة الخدمات المالية الرسمية (مثل حسابات الإيداع والتوفير، وخدمات الدفع، والقروض، والتأمين) للعملاء حتى يتمكنوا من تلبية احتياجاتهم بكفاءة وفاعلية، كما ويُحدد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسة التحالف العالمي ثلاثة أبعاد رئيسة والتي تتمثل بما يأتي: (Sakhri, 2024: 597) (عبد الله وجميل، 2025: 358-359)

1. **الوصول المالي:** يمثل هذا البعد قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية المعروضة بواسطة المؤسسات المالية الرسمية، ويتطلب ذلك تحديد وتحليل الحواجز والاحتياجات المتوقعة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: القرب، التكلفة، انتشار أجهزة الصراف الآلي.
2. **الاستخدام الفعال:** يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى المدى الذي يتم من خلاله استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة القطاع المصرفي، ويتم ذلك عن طريق جمع البيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر مدة زمنية معينة.
3. **جودة الخدمات المالية:** إن الاهتمام بتحسين الخدمات المالية استخدامها الفعال لابد أن يرافقه ضمان جودة هذه الخدمات المالية، وهذا بدوره يعد تحديًا أمام واضعي السياسات ويتطلب من المهتمين وذوي العلاقة اجراء دراسة مقارنة قياس واتخاذ تدابير تستند إلى أدلة واضحة، فيما يتعلق بجودة الخدمات المالية المقدمة مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك وفاعلية آلية التعويض فضلًا عن خدمات حماية المستهلك للكفالات المالية، الشفافية في المنافسة وعوامل أخرى غير ملموسة كثقة المستهلك.

كما أضاف (Sakhri, 2024: 597) بعد رابع يتمثل **بالرفاهية المالية** والتي تشير إلى كفاءة حياة العملاء من خلال استخدام الخدمات المالية. وبشكل عام، وخلاصة هذه الأبعاد تبين أن الشمول المالي يمثل "عملية ضمان وصول الأفراد والشركات إلى مختلف المنتجات والخدمات المالية (الدفع، والادخار، والائتمان، والتحويلات، والتأمين) بطريقة موثوقة ومستدامة".

5/2. دور التكنولوجيا المالية (Fin Tech) في توسيع نطاق الشمول المالي: شهد العالم في الآونة الأخيرة تقدما تكنولوجيًا هائلًا في المعلومات والاتصالات، مما أدى إلى تغير في سلوك المنشآت والمعاملات، وظهر ما يسمى "الاقتصاد الرقمي" الذي تعد التكنولوجيا وشبكة الإنترنت من أهم ركائزه، وجاء بتطبيقات عديدة من أهمها: نظام الدفع الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية، والتي تميز نشاطها بالسرعة والسهولة وانخفاض التكلفة، لقد أدى كل ذلك إلى مسارعة القطاعات الاقتصادية والمالية المختلفة لمواكبة هذه التطورات والاستفادة منها (الياسري، 2025: 641)، وقد أدى هذا التحول إلى تضييق فجوات الشمول المالي من خلال منح الفئات المحرومة من الخدمات إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرئيسة. وكثيرًا ما ينظر إلى الأموال عبر الهاتف المحمول كأداة فعالة لتوسيع نطاق الوصول المالي إلى ما يتجاوز الخدمات المصرفية التقليدية، ومعالجة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسة (Carè et al, 2025: 2).

وتعرف التكنولوجيا المالية بأنها استخدام التكنولوجيا في النظام المالي لإنتاج منتجات وخدمات وتقنيات ونماذج أعمال جديدة، ويمكن أن يكون لها تأثير على الاستقرار النقدي واستقرار النظام المالي وكفاءته وسلاسة وأمنه وموثوقيته (Ammy, 2025: 141)، لذا فإن الشمول المالي الرقمي يرتبط بشكل وثيق بالتكنولوجيا المالية، و يعمل على توفير الخدمات المالية بشكل رقمي، إذ إنه يستهدف الوصول إلى السكان المستبعدين ماليًا، و ذلك بواسطة مجموعة من الخدمات المالية الرسمية التي تتناسب مع احد احتياجات هؤلاء السكان، شريطة توفر عنصري الكلفة المناسبة للعملاء، والاستدامة المقدمي الخدمات المالية. وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن الشمول المالي الرقمي يمثل العملية التي من خلالها يتم تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك لتعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي، كما إن الشمول المالي يدعم التكنولوجية المالية من خلال اعتماده على عدة مبادئ توجيهية في مقدمتها ما يأتي (الموسوي وجليل، 2025: 335-336):

1. دعم وتطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسئولة تتيح إمكانية الوصول إليها.
2. تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات المختلفة وبكلف مقبولة.
3. تحسين توافر ودقة البيانات بخصوص النفاذ إلى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخداماتها.
4. عدم تبنى السياسات والمبادرات الهادفة إلى زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية.
5. دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية.
6. تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.
7. تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية.
8. دعم إجراءات حماية العملاء المالية.

6/2. التكامل بين نظام معلومات المحاسبة الإدارية والشمول المالي: تؤدي المعلومات المحاسبية دورًا مهمًا في تحقيق نجاح الأعمال، ويمكن أن تشكل المعلومات المحاسبية أساسًا موثوقًا لاتخاذ القرارات في إدارة المنشآت، بما في ذلك قرارات التسعير، وتطوير السوق، وقرارات الاستثمار.

فضلًا عن ذلك يعد الشمول المالي أحد الموضوعات الجوهرية التي يجب مناقشتها، لا سيما في مجال التنمية العالمية، إذ يعد الشمول المالي أداةً رئيسة تشجع النمو والاستقرار وتحقيق الربحية واستمرارية المنشآت. وفي الوقت نفسه يعرف البنك الدولي والمفوضية الأوروبية الشمول المالي بأنه شكل من أشكال النشاط الإرشادي يهدف إلى إزالة جميع العوائق، سواءً كانت سعرية أو غير سعرية، أمام وصول المجتمع إلى الخدمات المالية والاستفادة منها، كما تحتاج المنشآت في بيئة الأعمال الحديثة إلى نظام معلومات المحاسبة الادارية قوية لإدارة أعمالها بما يضمن لها القدرة على المنافسة والتطور الدائم، كذلك تحتاج إلى موارد البشرية ذات كفاءة عالية ولديها معرفة بالعمل المطلوب إنجازه، وخاصةً في تقديم تقارير مالية عالية الجودة وفقًا لمعايير المحاسبة المالية مما يؤدي إلى تعزيز رصانة الشمول المالي والتأثير عليه بشكل ايجابي (Hamzani, 2025: 38-39).

لذا أكدت دراسة (بلتاجي، 2024: 1174) بأن الأسواق شهدت تحولًا كبيرًا في سلوك العملاء الذي أصبح أكثر تعقيدًا لارتباطه بالتقدم التكنولوجي، ويعد فهم سلوك العملاء هو مفتاح النجاح لذا لابد من دراسة كيفية شراء العملاء الأفراد، المجموعات، والمنشآت للأفكار والسلع والخدمات أو اختيارها، استخدامها، وحتى التخلص منها حتى يمكن تلبية احتياجاتهم، ويكون ذلك من خلال استخدام أدوات نظام معلومات المحاسبة الإدارية، وقبل كل شيء تعزيز العلاقة مع العميل، كما أن سهولة الوصول إلى المعلومات إتاحة الخدمات المالية لجميع الفئات يؤثر بشكل إيجابي على سلوك العميل الإلكتروني، فحصول الفرد على قدر أكبر من المعلومات يحسن من أنماط الاستهلاك، ويسمح بمزيد من فرص الاختيار والتفاوض، كما أن كفاءة توظيف تكنولوجيا المعلومات يقلل من مخاطر فقدان العملاء. وفيما يتعلق بالأتمتة، فأن النتائج تشير إلى تزايد أهمية الأتمتة بالنسبة للعميل الإلكتروني، إذ تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وكفاءة الأداء، لذا فأن التحول الرقمي ليس ضروريًا للمنشآت فحسب وانما يضمن استمرارها ايضًا.

وتوصلت دراسة (Ammy, 2025) إلى أنه هناك العديد من العقبات التي تواجه نظام معلومات المحاسبة الإدارية في تطبيق التكنولوجيا المالية بمختلف أنواعها وأدواتها منها الشبكة غير المستقرة، والموارد البشرية غير المُتمكنة من استخدام تكنولوجيا المعلومات، وخاصةً فيما يتعلق بالإدارة المالية المتكاملة والتي يعد الشمول المالي أحد اهم معالمها. إذ يُمكن أن يؤدي هذا النقص في المهارات إلى أخطاء في إدخال البيانات، ومعالجة المعلومات المالية، وتفسير التقارير الصادرة عنها، لذا اقترحت الدراسة أنه من خلال نظام معلومات المحاسبة الإدارية يمكن اتخاذ اجراءات لتخطي تلك العقبات وهي: زيادة قدرات الموارد البشرية من خلال التدريب والشهادات، بنية تحتية رقمية عادلة وآمنة، ولوائح تدعم الابتكار.

كذلك وضح (احمد واخرون، 2021: 388) بأن تحقيق الاستقرار المالي من خلال تكنولوجيا نظام المعلومات المحاسبية يبني ويعزز ثقة المستهلك في القطاع المالي ككل، مما يجعله أكثر إقبالًا على الانضمام إلى القطاع المالي، وتحقيق الاستقرار بدوره يؤثر بشكل إيجابي على عوامل: التضخم، أسعار الفائدة، بما ينعكس إيجابيًا على تخفيض أسعار بعض المنتجات والخدمات الرئيسة، ومن ثم إتاحة الخدمات المالية بأسعار معقولة وهو ما يوصل لتحقيق الشمول المالي.

كما أكدت دراسة (Khaddafi et al., 2024) على أن المنشآت المالية تسعى إلى تعزيز الشمول المالي من خلال ابتكارات متنوعة، ويعد نظام معلومات المحاسبة الإدارية أحد الركائز الرئيسة لتحقيق هذا الهدف، إذ ويواجه النظام المالي في الوقت الحالي تحديات جديدة بسبب العولمة

الاقتصادية والمالية، لذا يعد نظام معلومات المحاسبة الإدارية العمود الفقري الذي يدعم الكفاءة التشغيلية وإدارة المخاطر واتخاذ القرارات الاستراتيجية في المنشآت المالية، كما أشارت الدراسة إلى أن الجهود المبذولة لتوفير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية لجميع مستويات المجتمع لا يمكن ان يتم تحقيقها بمعزل عن نظام معلومات محاسبة ادارية رصين وذلك لتحقيق الربحية وضمان الاستمرارية. لذا دفعت التحديات العالمية إلى البحث عن حلول للشمول المالي قادرة على الاستجابة بشكل شامل. يشمل أيضًا إعطاء الأولوية لقيم العدالة والاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

مما تقدم يرى الباحثان بإن نظام معلومات المحاسبة الإدارية يعمل كمنصة تقنية لتدفق المعلومات وتحليلها مما يؤدي إلى مساعدة الإدارة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، كذلك فإن الشمول المالي يساهم في توسيع نطاق الخدمات المالية وتحقيق العوائد، لذا يوفر نظام معلومات المحاسبة الإدارية البنية المعلوماتية والتكنولوجية اللازمة لتحويل هذا التوسع إلى ربحية مستدامة عبر تحسين الكفاءة التشغيلية، إدارة المخاطر، وتحليل البيانات المالية، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والمالي للمنشاة.

المحور الثالث: الجنب الميداني للبحث

1/3. أسلوب جمع البيانات: تم اعتماد اسلوبين لجمع البيانات ضمن الجانب الميداني للبحث، الأول عبر اعتماد تحليل المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية لغرض قياس واقع الشمول المالي في المصارف ميدان البحث، في حين تم ضمن الأسلوب الثاني إجراء المسح الاستقصائي باستخدام استمارة استبيان كأداة للبحث لمجمع البيانات حول إدراك أفراد العينة لمستوى فاعلية نظام معلومات المحاسبة الإدارية وتوافر الشمول المالي في المصارف ميدان البحث.

2/3. مجتمع وعينة البحث: تمثل ميدان البحث بالقطاع المصرفي، وبشكل خاص المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد تم اختيار هذا الميدان نظراً لملاءمته لموضوع البحث الذي يناقش الشمول المالي ودور نظم معلومات المحاسبة الإدارية في تعزيزه، وقد تم اختيار 10 مصارف تجارية لتمثيل ميدان البحث وفق شرطين الأول الإفصاح عن بياناتها خلال عامي 2023 و2024 فترة البحث، والشرط الثاني إمكانية التعاون لملء استمارة الاستبيان المعدة من قبل الباحثين، ويظهر الجدول رقم (1) المصارف ميدان البحث.

جدول (1): المصارف عينة البحث

ت	المصرف	الرمز	ت	المصرف	الرمز
1	اشور	BASH	6	الاستثمار	BIBI
2	بغداد	BBOB	7	الموصل	BMFI
3	الاقتصاد	BEFI	8	عبر العراق	BTRI
4	اربيل	BERI	9	الاتحاد	BUOI
5	الخليج	BGUC	10	التنمية	BIDB

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

في حين شمل مجتمع الباحث المحاسبين والمدققين والإداريين في المصارف ميدان البحث، وقد تم تحديد عينة عشوائية عبر توزيع 100 استمارة تم استرجاع 88 استمارة صالح للتحليل، بنسبة استرجاع 88%، ويظهر الشكل رقم (1) نسبة الاستمارات عينة البحث.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 417-444
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.24

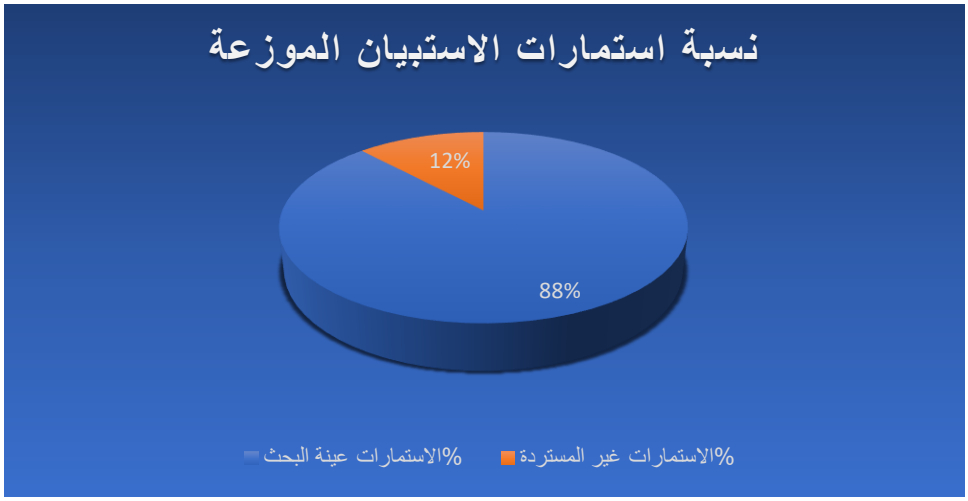

شكل (1): نسبة الاستمارات عينة البحث

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين باعتماد نظام (Excel)

3/3. قياس المتغيرات: تضمن البحث اثنين من المتغيرات المستقل (نظم معلومات المحاسبة الإدارية)، والتابع (الشمول المالي) وقد تم قياس متغيري البحث من خلال استمارة استبيان مصممة من قبل الباحثين، كما تم اعتماد القياس الكمي أيضا لتحديد واقع الشمول المالي ضمن المصارف ميدان البحث من خلال استخدام العمق المالي كوكيل للشمول المالي ووفق مقياسين كما يأتي:

نسبة الودائع= الودائع/ الناتج المحلي الإجمالي

نسبة الائتمان= الائتمان/ الناتج المحلي الإجمالي

وقد تم اعتماد المؤشرين لقياس الشمول المالي بالاتفاق مع دراسة (جاسم، 2023) و(دهيرب، فضل، 2023).

4/3. واقع الشمول المالي في ميدان البحث: يعد الشمول المالي التوجهات المهمة التي يتم التركيز عليها في الواقع المحلي العراقي وبدعم رئيس من قبل البنك المركزي العراقي، وذلك من خلال ترسيخ أسس توطين الرواتب منذ عام 2016 من خلال الالزام بأن تودع رواتب جميع موظفي الدولة لدى الجهاز المصرفي العراقي، وذلك من أجل أن يكون أكبر عدد من الجمهور داخل النظام المالي، كما أنه في تشرين الأول 2023، أصدر مجلس الوزراء قراراً رقم (23044) لعام 2023 يلزم جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية والمختلطة والنقابات والجمعيات والمراكز بتحصيل الأموال عبر الدفع الإلكتروني بدءاً من 1 كانون الأول 2023، والدعوة من أجل إلزام جميع المؤسسات الحكومية بإدخال الدفع الإلكتروني، وبناءً على هذا القرار فقد حدد الباحثين عامي 2023 و2024 لتحديد واقع الشمول المالي وتحديد مستوى النمو فيه وفق مؤشري (الودائع، والائتمان)، ويظهر الجدول رقم (2) و(3) واقع الشمول المالي للمصارف ميدان البحث.

جدول (2): الشمول المالي للمصارف ميدان البحث لسنة 2023

		سنة 2023 الناتج المحلي 215 ترليون			
ت	المصرف	الودائع	الائتمان	نسبة الودائع	نسبة الائتمان
1	اشور	209644153000	224682067000	0.975	1.045
2	بغداد	217025420500	61630568000	1.009	0.287
3	الاقتصاد	57544991284	141141404172	0.268	0.656

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 417-444
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.24

ت	المصرف	الودائع	الائتمان	نسبة الودائع	نسبة الائتمان
		سنة 2023 الناتج المحلي 215 ترليون			
4	اربيل	67934052000	153254357000	0.316	0.713
5	الخليج	212089966690	101969841780	0.986	0.474
6	الاستثمار	373674427941	343446002199	1.738	1.597
7	الموصل	183470324155	239300504159	0.853	1.113
8	عبر العراق	15784184000	195494785000	0.073	0.909
9	الاتحاد	92861245000	332663823000	0.432	1.547
10	التنمية	1678005051000	995346070000	7.805	4.630

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

جدول (3): الشمول المالي للمصارف ميدان البحث لسنة 2024

ت	المصرف	الودائع	الائتمان	نسبة الودائع	نسبة الائتمان
		سنة 2024 الناتج المحلي 211 ترليون			
1	اشور	126995282000	232076576000	0.602	1.100
2	بغداد	267934853300	50259551000	1.270	0.238
3	الاقتصاد	56791518311	163620135190	0.269	0.775
4	اربيل	54765092000	142584126000	0.260	0.676
5	الخليج	208066307677	85285077702	0.986	0.404
6	الاستثمار	172389665024	333265776767	0.817	1.579
7	الموصل	166093379492	320342687441	0.787	1.518
8	عبر العراق	16924922000	234080703000	0.080	1.109
9	الاتحاد	67902291000	304390562000	0.322	1.443
10	التنمية	1910221110000	1104116109000	9.053	5.233

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين

في حين يظهر الشكل رقم (2) مقارنة الشمول المالي بين سنتي 2023 و2024 حسب مؤشر الودائع ومؤشر الائتمان.

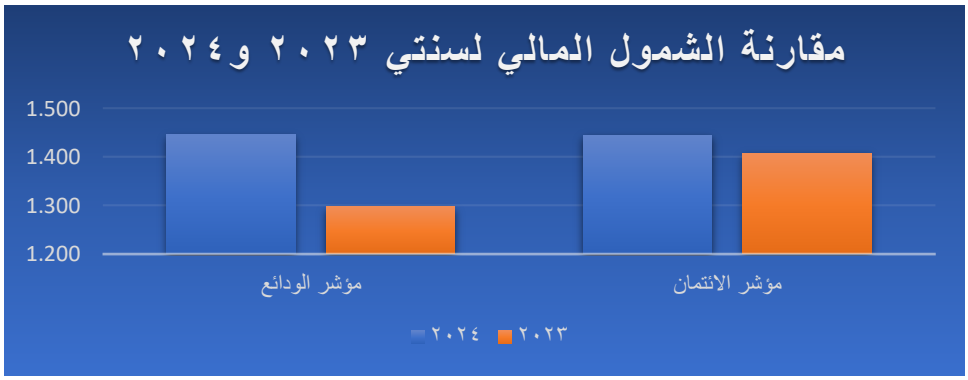

شكل (2): مقارنة الشمول المالي بين سنتي 2023 و2024 حسب مؤشر الودائع والائتمان

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين باعتماد نظام (Excel).

يلاحظ من الشكل رقم (2) أنه حسب مؤشري (الودائع والائتمان) أن هناك نمو في الشمول المالي من سنة 2023 إلى سنة 2024.

5/3. وصف أداة البحث واختبارها: ضمن إجراءات البحث المسحي الميداني فقد قام الباحثين بتصميم استمارة استبيان لغرض قياس متغيرات البحث، إذ تضمنت في هيكليتها ثلاث أقسام، اهتم القسم الأول بالمعلومات الديموغرافية ضمن أربع معلومات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة)، في حين تضمن القسم الثاني قياس المتغير المستقل (نظم معلومات المحاسبة الإدارية) من خلال 16 عبارة وفق أربعة أبعاد (1. مجال المعلومات، 2. تجميع المعلومات، 3. التكاملية للمعلومات، 4. الوقتية)، بواقع 4 عبارات لكل بعد، وتضمن القسم الثالث قياس المتغير التابع (الشمول المالي) من خلال 16 عبارة وفق أربع أبعاد (1. الوصول المالي، 2. الاستخدام الفعال، 3. جودة الخدمات، 4. الرفاهية المالية)، بواقع 4 عبارات لكل بعد، ويظهر الجدول رقم (4) هيكلية استمارة الاستبيان، وقد تم تكميم الإجابات باستخدام ليكرت الخماسي، إذ يتم إعطاء قيمة (1) لإجابة (لا أتفق أطلاقاً)، وتم إعطاء قيمة (2) لإجابة (لا أتفق)، وإعطاء قيمة (3) لإجابة (اتفق الى حد ما)، وإعطاء قيمة (4) لإجابة (أتفق)، وإعطاء قيمة (5) لإجابة (اتفق تماماً).

وقد تم اجراء اختبار لثبات واتساق استمارة الاستبيان من خلال الصدق الذاتي ومعامل الفا كرونباخ، إذ لوحظ ان معامل الصدق قد بلغ لمتغيري البحث (نظم معلومات المحاسبة الإدارية، الشمول المالي) قد بلغا (0.979) و(0.984) على التوالي، وهي قيم مرتفعة جداً تؤكد على الصدق الذاتي بمعنى أن عبارات الاستبانة تعبر بصدق عما يراد قياسه من متغيرات، في حين تشير قيمة معامل الفا كروتباخ البالغة (0.959) و(0.970) لكل من (نظم معلومات المحاسبة الإدارية، الشمول المالي) على التوالي، وهي قيم تتجاوز القيمة الفرضية لمعامل الفا كرونباخ البالغة 0.70 مما يؤكد على ثبات الاستبانة.

جدول (4): هيكلية استمارة الاستبيان

الاقسام	المتغيرات والابعاد	الرمز	العدد	التسلسل
القسم1: المعلومات الديموغرافية	الجنس	G		
	العمر	A		
	المؤهل العلمي	Q		
	سنوات الخدمة	E		
القسم2: نظم معلومات المحاسبة الإدارية	1. مجال المعلومات	XX1	4	X1-X4
	2. تجميع المعلومات	XX2	4	X5-X8
	3. التكاملية للمعلومات	XX3	4	X9-X12
	4. الوقتية	XX4	4	X13-X16
	الإجمالي	X	16	X1-X16
القسم3: الشمول المالي	1. الوصول المالي	YY1	4	Y1-Y4
	2. الاستخدام الفعال	YY2	4	Y5-Y8
	3. جودة الخدمات	YY3	4	Y9-Y12
	4. الرفاهية المالية	YY4	4	Y13-Y16
	الاجمالي	Y	16	Y1-Y16

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين

بمعنى إنه إذا ما تم إعادة توزيع الاستمارة على نفس الأفراد بظروف مماثلة قد يتم الحصول على نتائج مشابهة، وهذا يؤكد اعتمادية بيانات المجمعة من خلال استمارة الاستبيان لإجراءات التحليل.

6/3. وصف أفراد العينة: تضمنت استمارة الاستبيان في محورها الأول المعلومات الديموغرافية التي تصف الخصاص الشخصية لأفراد العينة ضمن أربع معلومات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة)، وقد تم هذا الوصف وفق التكرارات والنسب المئوية.

جدول (5): وصف أفراد العينة

المعلومات	الفئات	التكرار	النسبة%
الجنس	ذكر	48	54.5
	أنثى	40	45.5
العمر	أقل من 25 سنة	1	1.1
	من 25-34سنة	12	13.6
	من 35-44سنة	29	33.0
	من 45-54سنة	37	42.0
	من 55 سنة فأكثر	9	10.2
المؤهل العلمي	ما دون البكالوريوس	11	12.5
	البكالوريوس	51	58.0
	شهادة عليا	26	29.5
سنوات الخدمة	أقل من 5 سنة	11	12.5
	من 5-10 سنة	3	3.4
	من 11-15 سنة	18	20.5
	من 16 سنة فأكثر	56	63.6

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باعتماد برنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن أغلب أفراد العينة هم من الذكور بنسبة تبلغ 54.5% وبفرق بسيط عن الاناث البالغة نسبتهم 45.5%، أما من حيث العمر فيلاحظ أن أغلب أفراد العينة ضمن الفئة العمرية (من 45-54 سنة) بنسبة تبلغ 42% يليهم فئة (من 35-44 سنة) بنسبة 33%، في حين أن فئة (أقل من 25 سن) سجلت أدنى مستوى بنسبة تبلغ 1.1% فقط، وهذه النسب تعكس وجود النضج الفكري الذي يسهم في الإجابة بمنطقية على عبارات الاستبانة، أما من حيث المؤهل العلمي فيلاحظ أن حملة شهادة البكالوريوس سجلوا أعلى نسبة والبالغة 58% يليه حملة شهادة العليا بنسبة 29% واخيراً حملة الشهادات ما دون البكالوريوس بنسبة 12.5% وهذه النسب تدعم مستوى الادراك المعرفي الاكاديمي لدى أفراد العينة مما يجعل الاجابات على عبارات الاستبانة أكثر ملاءمة، أما حسب سنوات الخدمة فيلاحظ فئة (من 16 سنة فاكثر) سجلوا أعلى نسبة والتي بلغت 63.6% في حين أن فئة (من5-10 سنة) سجلوا نسبة 3.4% فقط وهي النسبة الأدنى، وتدل هذه النتائج على وجود إدراك معرفي ناتج عن الخبرة متراكمة مما يعزز موثوقية الإجابات عن عبارات الاستبانة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 417-444
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.24

7/3. التحليل الوصفي لمتغيرات البحث: يظهر الجدول رقم (6) وصفاً لعبارات الاستبانة لكل متغيري البحث (نظام معلومات المحاسبة الإدارية، الشمول المالي) التي تعكس اتجاهات إجابات أفراد العينة نحو هذه المتغيرات، وقد تم هذا الوصف باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري.

جدول (6): وصف عبارات الاستبانة

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب
	أولا. نظام معلومات المحاسبة الإدارية				
	1. مجال المعلومات				
X1	يوفّر نظامنا معلومات مالية وغير مالية تغطي القرارات التشغيلية والاستراتيجية على حدٍّ سواء.	4.125	0.869	82.5%	2
X2	يشمل النظام معلومات داخلية وخارجية ذات صلة ببيئتنا التنافسية والمُجتمعية	4.193	0.842	83.9%	1
X3	يزوّدنا النظام بمؤشرات قصيرة وطويلة الأجل تساعد على المواءمة بين القرارات الفورية والتخطيط بعيد المدى.	4.023	0.830	80.5%	3
X4	نطاق المعلومات المتاحة ضيّق ومحدود ولا يلبّي احتياجات الإدارة المختلفة	3.659	0.869	73.2%	4
	2. تجميع المعلومات				
X5	تتوافر تقارير مجمّعة على مستوى وحدات الأعمال تدعم المتابعة الاستراتيجية	3.705	0.819	74.1%	4
X6	يمكن التنقّل من المجمل إلى التفصيلي (drill-down)لتحليل أسباب الانحرافات بدقة.	3.955	0.815	79.1%	2
X7	درجة التفصيل في التقارير مبالغ فيها وتعيق سرعة اتخاذ القرار (عكسي)	4.057	0.876	81.1%	1
X8	يوفّر النظام مستويات تجميع متعددة (يومي/أسبوعي/شهري) بما يلائم اختلاف أغراض التقارير.	3.784	0.837	75.7%	3
	3. التكاملية للمعلومات				
X9	تتكامل بيانات المحاسبة مع العمليات، المشتريات، الإنتاج، والموارد البشرية ضمن منصة موحّدة.	4.341	0.829	86.8%	1

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب
X10	توجد تعريفات موحّدة للبيانات (سِجلّ رئيسي واحد للأكواد) تقلّل التعارض بين الأقسام.	4.284	0.857	85.7%	2
X11	يؤدي الربط بين الأنظمة الفرعية إلى عدم تكرار الإدخال واتساق التقارير	4.170	0.861	83.4%	4
X12	يدعم النظام تتبّع سلسلة القيمة عبر الأقسام بما يُظهر الآثار المتبادلة للقرارات	4.182	0.838	83.6%	3
	4. الوقتية				
X13	تصل تقارير الأداء في الوقت المناسب لاتخاذ إجراءات تصحيحية قبل تفاقم الانحرافات	4.102	0.817	82.0%	3
X14	يتيح النظام تغذية راجعة شبه آنية لمؤشرات رئيسية (KPIs)حسّاسة للوقت	4.034	0.877	80.7%	4
X15	تأخر استخراج التقارير يُفقدها قيمتها لاتخاذ القرار. (عكسي)	4.216	0.877	84.3%	2
X16	يوفّر النظام إنذارات مبكّرة (leading indicators) تمكّن الإدارة من الاستباق بدل الاستجابة المتأخرة.	4.284	0.843	85.7%	1
	الشمول المالي				
	1. الوصول المالي				
Y1	يعمل المصرف على توفير فروع أو قنوات رسمية لتقديم الخدمات المالية (مثل الفروع المصرفية، وكلاء البنوك، المحافظ الإلكترونية).	4.239	0.858	84.8%	1
Y2	يقوم المصرف توفير السهولة في الوصول إلى الخدمات المالية بسبب قرب مواقع تقديمها من محل سكني أو عملي.	3.807	0.725	76.1%	4
Y3	يعمل المصرف على أن تكون تكلفة فتح حساب وإدارة الخدمات المالية مناسبة ولا تشكل عائقًا بالنسبة لي.	3.886	0.780	77.7%	3
Y4	يعمل المصرف على توفير أجهزة الصراف الآلي وخدمات الدفع الإلكتروني بشكل كافٍ ويلبّي الاحتياجات اليومية.	4.091	0.853	81.8%	2

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب
	2. الاستخدام الفعال				
Y5	يتعامل المصرف مع العديد من جوانب أستخدم الخدمات المصرفية بشكل منتظم (مثل السحب، الإيداع، التحويل، الدفع الإلكتروني).	3.955	0.757	79.1%	1
Y6	يتعامل المصرف مع العديد من الافراد الذين لديهم تعاملات مالية متكررة عبر الحساب المصرفي خلال الشهر.	3.807	0.756	76.1%	3
Y7	يتعامل المصرف مع العديد من الافراد الذين يستخدمون التطبيقات المصرفية أو خدمات الدفع الإلكتروني لإدارة أموري المالية بشكل فعّال.	3.909	0.753	78.2%	2
Y8	يتعامل المصرف مع العديد من الافراد الذين يلجؤون إلى الخدمات المصرفية بدلًا من التعاملات النقدية التقليدية في أغلب معاملاتهم.	3.784	0.750	75.7%	4
	3. جودة الخدمات				
Y9	يسعى المصرف إلى ترسيخ الاعتقاد لدى العملاء بأن الخدمات المالية التي يستخدموها ذات جودة عالية وتلبي احتياجاتهم.	4.068	0.770	81.4%	3
Y10	يوجد وضوح وشفافية في المعلومات المتعلقة بالرسوم وشروط الخدمات المصرفية	4.170	0.847	83.4%	1
Y11	يوفر المصرف خدمات حماية المستهلك وآليات واضحة لمعالجة الشكاوى.	4.091	0.825	81.8%	2
Y12	يسعى المصرف إلى ترسيخ الثقة تجاهه من قبل العملاء واعتبار خدماته المالية جديرة بالاعتماد.	3.875	0.770	77.5%	4
	4. الرفاهية المالية				
Y13	يعمل المصرف على ان تكون الخدمات المالية المقدمة تساعد العملاء في تحسين مستوى معيشتهم وإدارة أمورهم الاقتصادية.	4.080	0.820	81.6%	1

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب
Y14	من خلال الخدمات التي يقدمها المصرف يستطيع المعيل من مواجهة حالات الطوارئ المالية بفضل حصوله على خدمات مالية مناسبة.	4.023	0.830	80.5%	4
Y15	تساعد الخدمات المالية التي يقدمه المصرف على الادخار والتخطيط المالي للمستقبل.	4.045	0.829	80.9%	2
Y16	يعمل المصرف على ان يشعر العملاء بالاستقرار المالي نتيجة استخدامهم للمنتجات والخدمات المالية المتاحة.	4.023	0.816	80.5%	3

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باعتماد برنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (6) وصف عبارات الاستبانة لمتغيرات البحث (نظم معلومات المحاسبة الإدارية، الشمول المالي)، فحسب العبارات (X1-X16) لمتغير (نظم معلومات المحاسبة الإدارية) كان هناك اتفاق مرتفع حسب إدراك أفراد العينة للعبارات كافة نظراً لتجاوز القيمة المحتسبة للوسط الحسابي لهذه العبارات للوسط الحسابي الفرضي البالغة (3) فضلاً عن ارتفاع الأهمية النسبية، أما على مستوى الأبعاد الأربعة لهذا المتغير، فيلاحظ أنه حسب البعد (1. مجال المعلومات) فإن العبارة رقم (X2) سجلت أعلى مستوى اتفاق بدلالة الوسط الحسابي البالغ (4.193)، في حين سجلت العبارة رقم (X4) سجلت أدنى مستوى اتفاق بوسط حسابي يبلغ (3.659)، وحسب بعد (2. تجميع المعلومات) فإن العبارة رقم (X7) سجلت أعلى مستوى اتفاق بدلالة الوسط الحسابي البالغ (4.057)، في حين سجلت العبارة رقم (X5) سجلت أدنى مستوى اتفاق بوسط حسابي يبلغ (3.705)، وحسب بعد (3. التكاملية للمعلومات) فإن العبارة رقم (X9) سجلت أعلى مستوى اتفاق بدلالة الوسط الحسابي البالغ (4.341)، في حين سجلت العبارة رقم (X11) سجلت أدنى مستوى اتفاق بوسط حسابي يبلغ (4.170)، وحسب بعد (4. الوقتية) فإن العبارة رقم (X16) سجلت أعلى مستوى اتفاق بدلالة الوسط الحسابي البالغ (4.284)، في حين سجلت العبارة رقم (X14) سجلت أدنى مستوى اتفاق بوسط حسابي يبلغ (4.034)، كما تشير القيمة المنخفضة للانحراف المعيارية على الاتساق وعدم التشتت في إجابات أفراد العينة مما يؤكد على اعتمادية نتائج الوسط الحسابي في تمثيل اجمالي العينة.

أما حسب العبارات (Y1-Y16) لمتغير (الشمول المالي) كان هناك اتفاق مرتفع حسب إدراك أفراد العينة للعبارات كافة نظراً لتجاوز القيمة المحتسبة للوسط الحسابي لهذه العبارات للوسط الحسابي الفرضي البالغة (3) فضلاً عن ارتفاع الأهمية النسبية، أما على مستوى الأبعاد الأربع لهذا المتغير، فيلاحظ أنه حسب البعد (1. الوصول المالي) فإن العبارة رقم (Y1) سجلت أعلى مستوى اتفاق بدلالة الوسط الحسابي البالغ (4.239)، في حين سجلت العبارة رقم (Y2) سجلت أدنى مستوى اتفاق بوسط حسابي يبلغ (3.807)، وحسب بعد (2. الاستخدام الفعال) فأن العبارة رقم (Y5) سجلت أعلى مستوى اتفاق بدلالة الوسط الحسابي البالغ (3.955)، في حين سجلت العبارة رقم (Y8) سجلت أدنى مستوى اتفاق بوسط حسابي يبلغ (3.784)، وحسب بعد (3. جودة الخدمات) فإن العبارة رقم (Y10) سجلت أعلى مستوى اتفاق بدلالة الوسط الحسابي البالغ (4.170)، في حين سجلت العبارة

رقم (Y12) سجلت أدنى مستوى اتفاق بوسط حسابي يبلغ (3.875)، وحسب بعد (4. الرفاهية المالية) فإن العبارة رقم (Y13) سجلت أعلى مستوى اتفاق بدلالة الوسط الحسابي البالغ (4.080)، في حين سجلت العبارة رقم (Y14) سجلت أدنى مستوى اتفاق بوسط حسابي يبلغ (4.023)، كما تشير القيمة المنخفضة للانحراف المعيارية على الاتساق وعدم التشتت في إجابات أفراد العينة مما يؤكد على اعتمادية نتائج الوسط الحسابي في تمثيل اجمالي العينة.

في حين يظهر الجدول رقم (7) التحليل الوصفي لمتغيرات البحث وفق الأبعاد كافة، على مستوى اجمالي، وقد تم هذا التحليل باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري وأدنى وأعلى قيمة.

يلاحظ من الجدول رقم (7) وجود اتفاق عالي حول توافر متغير (نظم معلومات المحاسبة الإدارية) بأبعاده الأربعة (1. مجال المعلومات، 2. تجميع المعلومات، 3. التكاملية للمعلومات، 4. الوقتية)، حسب إدراك أفراد العينة في المصارف ميدان البحث، بدلالة قيمة الوسط الحسابي المحتسبة للمتغير بأبعاده الأربعة التي تجاوزت القيمة الفرضية البالغة (3) فضلاً عن ارتفاع الأهمية النسبية، إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي لمتغير (نظم معلومات المحاسبة الإدارية) البالغة (4.070)، وبأهمية نسبية (81.4%)، أما على مستوى الأبعاد فيلاحظ أن بعد (3. التكاملية للمعلومات) سجل اعلى مستوى اتفاق بوسط حسابي يبلغ (4.244)، يليه بعد (4. الوقتية) بوسط حسابي (4.159) يليه بعد (1. مجال المعلومات) بوسط حسابي يبلغ (4.000)، وأخيراً بعد (2. تجميع المعلومات) بدلالة الوسط الحسابي البالغ (3.875)، كما تشير القيمة المنخفضة للانحراف المعيارية على الاتساق وعدم التشتت في إجابات افراد العينة مما يؤكد على اعتمادية نتائج الوسط الحسابي في تمثيل اجمالي العينة.

جدول (7): وصف متغيرات البحث

المتغيرات والابعاد	الرمز	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	أهمية نسبية	الترتيب	Skewness
1. مجال المعلومات	XX1	4.000	0.715	1.0	5.0	80.0%	3	-0.085
2. تجميع المعلومات	XX2	3.875	0.692	1.0	5.0	77.5%	4	-0.816
3. التكاملية للمعلومات	XX3	4.244	0.772	1.0	5.0	84.9%	1	-0.375
4. الوقتية	XX4	4.159	0.717	1.0	5.0	83.2%	2	-0.453
نظم معلومات المحاسبة الإدارية	X	4.070	0.668	1.0	5.0	81.4%	-	-0.572
1. الوصول المالي	YY1	4.006	0.703	1.0	5.0	80.1%	3	-0.176
2. الاستخدام الفعال	YY2	3.864	0.655	1.0	5.0	77.3%	4	-0.935

المتغيرات والابعاد	الرمز	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	أهمية نسبية	الترتيب	Skewness
3. جودة الخدمات	YY3	4.051	0.710	1.0	5.0	81.0%	1	-0.286
4. الرفاهية المالية	YY4	4.043	0.697	1.0	5.0	80.9%	2	-0.238
الشمول المالي	Y	3.991	0.662	1.0	5.0	79.8%	-	-0.324

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باعتماد برنامج (SPSS).

كما يلاحظ من الجدول وجود اتفاق عالي حول توافر متغير (الشمول المالي) بأبعاده الأربعة (1. الوصول المالي، 2. الاستخدام الفعال، 3. جودة الخدمات، 4. الرفاهية المالية)، حسب إدراك أفراد العينة في المصارف ميدان البحث، بدلالة قيمة الوسط الحسابي المحتسبة للمتغير بأبعاده الأربع التي تجاوزت القيمة الفرضية البالغة (3) فضلاً عن ارتفاع الأهمية النسبية، إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي لمتغير (الشمول المالي) البالغة (3.991)، وبأهمية نسبية (79.8%)، أما على مستوى الأبعاد فيلاحظ أن بعد (3. جودة الخدمات) سجل أعلى مستوى اتفاق بوسط حسابي يبلغ (4.051)، يليه بعد (4. الرفاهية المالية) بوسط حسابي (4.043) يليه بعد (1. الوصول المالي) بوسط حسابي يبلغ (4.006)، وأخيراً بعد (2. الاستخدام الفعال) بدلالة الوسط الحسابي البالغ (3.864)، كما تشير القيمة المنخفضة للانحراف المعيارية على الاتساق وعدم التشتت في إجابات أفراد العينة مما يؤكد على اعتمادية نتائج الوسط الحسابي في تمثيل اجمالي العينة.

8/3. اختبار التوزيع الطبيعي: تم استخدام معامل الالتواء لغرض اختبار التوزيع الطبيعي والتحقق من اعتدالية بيانات متغيرات البحث، إذ يتم الحكم على أن البيانات موزعة توزيع طبيعي إذا كانت قيمة معامل التواء المحتسبة ضمن المدى ما بين (+1 إلى -1)، وبالرجوع إلى الجدول رقم (7) يلاحظ أن القيمة المحتسبة لمعامل الالتواء كانت ضمن المديات المحددة، مما يعني أن البيانات موزعة توزيع طبيعي وأنها تحقق شرط الاعتدالية، ومن ثم يمكن اعتماد الأساليب الإحصائية المعلمية لغرض اختبار فرضيات البحث.

8/3. اختبار العلاقة: تم حساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson) لغرض تحديد معنوية وقوة واتجاه العلاقة بين نظم معلومات المحاسبة الإدارية، الشمول المالي، ويظهر الجدول رقم (8) قيمة معامل الارتباط بين المتغيرات.

جدول (8): العلاقة بين نظم معلومات المحاسبة الإدارية والشمول المالي

المتغيرات والابعاد	الرمز	البيان	YY1	YY2	YY3	YY4	Y
1. مجال المعلومات	XX1	Pearson	0.752**	0.776**	0.721**	0.853**	0.810**
		Sig.	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
2. تجميع المعلومات	XX2	Pearson	0.745**	0.681**	0.703**	0.725**	0.746**

المتغيرات والابعاد	الرمز	البيان	YY1	YY2	YY3	YY4	Y
		Sig.	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
3. التكاملية للمعلومات	XX3	Pearson	0.821**	0.789**	0.824**	0.832**	0.854**
		Sig.	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
4. الوقتية	XX4	Pearson	0.830**	0.800**	0.811**	0.903**	0.874**
		Sig.	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
نظم معلومات المحاسبة الإدارية	X	Pearson	0.854**	0.827**	0.831**	0.898**	0.891**
		Sig.	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

(**). عند مستوى دلالة معنوية أقل من 1%، (*). عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باعتماد برنامج (SPSS)

يلاحظ من الجدول رقم (8) ما يأتي:

1. وجود علاقة ارتباط معنوية إيجابية (طردية) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، بين بعد (1. مجال المعلومات) ضمن متغير نظم معلومات المحاسبة الإدارية مع الشمول المالي بأبعاده الأربعة (1. الوصول المالي، 2. الاستخدام الفعال، 3. جودة الخدمات، 4. الرفاهية المالية)، مما يعني أن توسع مجال المعلومات للمحاسبة الإدارية المقدمة ضمن المصارف سوف يرافقه ارتفاع في مستوى الشمول المالي بأبعاده الأربعة.
2. وجود علاقة ارتباط معنوية إيجابية (طردية) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، بين بعد (2. تجميع المعلومات) ضمن متغير نظم معلومات المحاسبة الإدارية مع الشمول المالي بأبعاده الأربعة (1. الوصول المالي، 2. الاستخدام الفعال، 3. جودة الخدمات، 4. الرفاهية المالية)، مما يعني أن توسع مستوى تجميع معلومات المحاسبة الإدارية المقدمة ضمن المصارف سوف يرافقه ارتفاع في مستوى الشمول المالي بأبعاده الأربعة.
3. وجود علاقة ارتباط معنوية إيجابية (طردية) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، بين بعد (3. التكاملية للمعلومات) ضمن متغير نظم معلومات المحاسبة الإدارية مع الشمول المالي بأبعاده الأربعة (1. الوصول المالي، 2. الاستخدام الفعال، 3. جودة الخدمات، 4. الرفاهية المالية)، مما يعني أن توسع مستوى تكاملية معلومات المحاسبة الإدارية المقدمة ضمن المصارف سوف يرافقه ارتفاع في مستوى الشمول المالي بأبعاده الأربعة.
4. وجود علاقة ارتباط معنوية إيجابية (طردية) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، بين بعد (4. الوقتية) ضمن متغير نظم معلومات المحاسبة الإدارية مع الشمول المالي بأبعاده الأربعة (1. الوصول المالي، 2. الاستخدام الفعال، 3. جودة الخدمات، 4. الرفاهية المالية)، مما يعني أن تجهيز المعلومات للمحاسبة الإدارية المقدمة ضمن المصارف بالوقت المناسب سوف يرافقه ارتفاع في مستوى الشمول المالي بأبعاده الأربعة.

5. وجود علاقة ارتباط معنوية إيجابية (طردية) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، بين متغير نظم معلومات المحاسبة الإدارية مع الشمول المالي بأبعاده الأربعة (1. الوصول المالي، 2. الاستخدام الفعال، 3. جودة الخدمات، 4. الرفاهية المالية)، مما يعني أن فاعلية نظم المعلومات للمحاسبة الإدارية ضمن المصارف سوف يرافقه ارتفاع في مستوى الشمول المالي بأبعاده الأربعة.

8/3. اختبار فرضيات البحث: تضمنت الفقرة اثنين من الفرضيات الرئيسة كما يأتي:

(H1). فرضية البحث الأولى: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لنظم معلومات المحاسبة الإدارية على الشمول المالي حسب إدراك الأفراد في المصارف ميدان البحث.

لاختبار هذه الفرضية تم اعداد خمس معادلات انحدار خطي بسيط لتقدير الشمول المالي من خلال متغير نظم معلومات المحاسبة الإدارية بأبعاده الأربعة (1. مجال المعلومات، 2. تجميع المعلومات، 3. التكاملية للمعلومات، 4. الوقتية)، لغرض تحديد تأثير الأخير على الشمول المالي، ويظهر الجدول رقم (9) نتائج الاختبار.

يلاحظ من الجدول رقم (9) ما يأتي:

1. ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار (1) بدلالة قيمة (F) البالغة (164.045) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، مما يعني إمكانية تقدير الشمول المالي من خلال بعد (1. مجال المعلومات)، في حين تشير قيمة (T) البالغة (12.808) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، إلى أن ثبات معنوية التأثير، كما تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) الموجبة والبالغة (0.749) إلى أن التأثير إيجابي، بمعنى أن بعد (1. مجال المعلومات) يؤثر ايجاباً على الشمول المالي في المصارف ميدان البحث حسب إدراك افراد العينة، عبر تعزيز مجالات توجه الشمول المالي ودعم القرارات الإدارية التي تفعل هذا التوجه في هذه المصارف، كما تدل قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.656) على أن بعد (1. مجال المعلومات) يفسر ما نسبته (65.6%) من التغيرات الحاصلة في الشمول المالي.

جدول (9): تأثير نظم معلومات المحاسبة الإدارية على الشمول المالي

المعادلة	المستقل	التابع	المعامل الثابت (β0)	معامل الانحدار (β)	T (Sig.)	F (Sig.)	R^2	Adjusted R^2
1	XX1	Y	0.994	0.749	12.808 (0.000)	164.045 (0.000)	0.656	0.652
2	XX2	Y	1.225	0.714	10.396 (0.000)	108.075 (0.000)	0.557	0.552
3	XX3	Y	0.886	0.732	15.210 (0.000)	231.351 (0.000)	0.729	0.726
4	XX4	Y	0.638	0.806	16.697 (0.000)	278.777 (0.000)	0.764	0.761
5	X	Y	0.400	0.882	18.213 (0.000)	331.697 (0.000)	0.794	0.792

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باعتماد برنامج (SPSS)

2. ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار (2) بدلالة قيمة (F) البالغة (108.075) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، مما يعني إمكانية تقدير الشمول المالي من خلال بعد (2. تجميع المعلومات)، في حين

تشير قيمة (T) البالغة (10.396) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، إلى أن ثبات معنوية التأثير، كما تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) الموجبة والبالغة (0.714) إلى أن التأثير إيجابي، بمعنى أن بعد (2. تجميع المعلومات) يؤثر ايجاباً على الشمول المالي في المصارف ميدان البحث حسب إدراك افراد العينة، عبر تعزيز مجالات توجه الشمول المالي ودعم القرارات الإدارية التي تفعل هذا التوجه في هذه المصارف، كما تدل قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.557) على أن بعد (2. تجميع المعلومات) يفسر ما نسبته (55.7%) من التغيرات الحاصلة في الشمول المالي.

3. ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار (3) بدلالة قيمة (F) البالغة (231.351) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، مما يعني إمكانية تقدير الشمول المالي من خلال بعد (3. التكاملية للمعلومات)، في حين تشير قيمة (T) البالغة (15.210) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، إلى أن ثبات معنوية التأثير، كما تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) الموجبة والبالغة (0.732) إلى أن التأثير إيجابي، بمعنى أن بعد (3. التكاملية للمعلومات) يؤثر ايجاباً على الشمول المالي في المصارف ميدان البحث حسب إدراك أفراد العينة، عبر تعزيز مجالات توجه الشمول المالي ودعم القرارات الإدارية التي تفعل هذا التوجه في هذه المصارف، كما تدل قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.729) على أن بعد (3. التكاملية للمعلومات) يفسر ما نسبته (72.9%) من التغيرات الحاصلة في الشمول المالي.
4. ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار (4) بدلالة قيمة (F) البالغة (278.777) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، مما يعني إمكانية تقدير الشمول المالي من خلال بعد (4. الوقتية)، في حين تشير قيمة (T) البالغة (16.697) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، إلى أن ثبات معنوية التأثير، كما تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) الموجبة والبالغة (0.806) إلى أن التأثير إيجابي، بمعنى أن بعد (4. الوقتية) يؤثر ايجاباً على الشمول المالي في المصارف ميدان البحث حسب إدراك افراد العينة، عبر تعزيز مجالات توجه الشمول المالي ودعم القرارات الإدارية التي تفعل هذا التوجه في هذه المصارف، كما تدل قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.764) على أن بعد (4. الوقتية) يفسر ما نسبته (76.4%) من التغيرات الحاصلة في الشمول المالي.
5. ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار (4) بدلالة قيمة (F) البالغة (331.697) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، مما يعني إمكانية تقدير الشمول المالي من خلال متغير نظم معلومات المحاسبة الإدارية إجمالاً، في حين تشير قيمة (T) البالغة (18.213) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، إلى أن ثبات معنوية التأثير، كما تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) الموجبة والبالغة (0.882) إلى أن التأثير إيجابي، بمعنى أن نظم معلومات المحاسبة الإدارية إجمالاً يؤثر ايجاباً على الشمول المالي في المصارف ميدان البحث حسب إدراك أفراد العينة، عبر تعزيز مجالات توجه الشمول المالي ودعم القرارات الإدارية التي تفعل هذا التوجه في هذه المصارف، كما تدل قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.794) على أن متغير نظم معلومات المحاسبة الإدارية يفسر ما نسبته (79.4%) من التغيرات الحاصلة في الشمول المالي.

وبناء على النتائج السابقة يمكن القول بقبول الفرضية الأولى للبحث.

(H2). فرضية البحث الثانية: يتباين تأثير أبعاد نظم معلومات المحاسبة الإدارية على الشمول المالي حسب إدراك الأفراد في المصارف ميدان البحث.

لاختبار هذه الفرضية تم اعداد معادلة انحدار متعدد وفق طريقة الانحدار الراجع (Backward) لغرض تحديد تباين تأثير ابعاد نظم معلومات المحاسبة الإدارية على الشمول المالي حسب إدراك الأفراد في المصارف ميدان البحث، ويظهر الجدول رقم (10) نتائج التأثير.

جدول (10): تباين تأثير أبعاد نظم معلومات المحاسبة الإدارية على الشمول المالي

المتغيرات	R^2	Adjusted R^2	F	(Sig.)
	0.799	0.791	110.981	0.000
	المعامل الثابت (β0)	معامل الانحدار (β)	T	(Sig.)
XX1	0.417	0.246	3.057	0.003
XX2		0.193	2.688	0.009
XX3		0.434	6.204	0.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باعتماد برنامج (SPSS)

يظهر الجدول رقم (10) نتائج الدورة الثانية لنموذج الانحدار الراجع بعد أن تم استبعاد الابعاد ذات التأثير غير المعنوية والتي تمثلت ببعد (4. الوقتية) والإبقاء على الأبعاد ذات التأثير المعنوي والتي شملت كل من (1. مجال المعلومات، 2. تجميع المعلومات، 3. التكاملية للمعلومات) ضمن متغير نظم معلومات المحاسبة الإدارية، إذ تم الملاحظة من النتائج ما يأتي:

1. ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (110.981) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، مما يعني إمكانية تقدير الشمول المالي من خلال أبعاد نظم معلومات المحاسبة الإدارية.
2. تشير قيمة (T) البالغة (3.057)، (2.688)، (6.204)، للأبعاد الثلاث (1. مجال المعلومات، 2. تجميع المعلومات، 3. التكاملية للمعلومات) على التوالي ضمن متغير نظم معلومات المحاسبة الإدارية عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5% إلى ثبات معنوية التأثير، في حين كانت قيمة (T) لبعد (4. الوقتية) ذات دلالة عند مستوى أكبر من 5% مما يعني عدم ثبات معنوية التأثير.
3. تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) الموجبة إلى أن الابعاد الثلاث ذات تأثير إيجابي، بمعنى أن هذه الأبعاد الثلاث تؤثر سوية ايجاباً على الشمول المالي في المصارف ميدان البحث حسب إدراك افراد العينة، عبر تعزيز مجالات توجه الشمول المالي ودعم القرارات الإدارية التي تفعل هذا التوجه في هذه المصارف، كما يلاحظ من قيمة معامل الانحدار بيتا (β) أن بعد (3. التكاملية للمعلومات) كان الأقوى تأثير بدلالة قيمة بيتا (β) البالغة (0.434)، يليه بعد (1. مجال المعلومات) بدلالة قيمة بيتا (β) البالغة (3.057)، واخيراً بعد (3. التكاملية للمعلومات) بدلالة قيمة بيتا (β) البالغة (2.688)، في حين أن بعد (4. الوقتية) لم يثبت معنوية تأثيره، لذا يلاحظ أن هناك تباين في مستوى معنوية التأثير، وكذلك من حيث قوة التأثير لأبعاد متغير نظم معلومات المحاسبة الإدارية على الشمول المالي في المصارف ميدان البحث.
4. تدل قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) البالغة (0.791) على أن أبعاد نظم معلومات المحاسبة الإدارية تفسر ما نسبته (79.1%) من التغيرات الحاصلة في الشمول المالي.

وبناء على النتائج السابقة يمكن القول بقبول الفرضية الأولى للبحث.

9/3. مناقشة النتائج: أبرزت النتائج أن هناك علاقة معنوية إيجابية (طردية) بين نظم معلومات المحاسبة الإدارية والشمول المالي في المصارف ميدان البحث حسب إدراك أفراد العينة من العاملين في تلك المصارف، وهذه النتائج جاءت متوافقة مع دراسة (Khaddafi et al., 2024) التي اثبتت

أن لنظام معلومات المحاسبة الإدارية تأثير إيجابي على تعزيز الثقافة المالية الشرعية والشمول المالي إذ تُظهر بيانات SNLIK وإحصاءات الخدمات المصرفية الإسلامية أن فهم الجمهور لمنتجات الخدمات المصرفية الإسلامية الاندونسية للفترة من 2019-2022 يتزايد مع تطبيق أنظمة معلومات المحاسبة الإدارية. كما ان نتائج البحث الحالي جاءت متوافقة مع نتائج دراسة (Ammy, 2025) التي اكدت على أن التكنولوجيا المالية (ومنها الشمول المالي) تُخفف بشكل ملحوظ من تأثير نظم معلومات المحاسبة الإدارية على الأداء الإداري، مما يؤكد وجود العلاقة بين نظم معلومات المحاسبة الإدارية والشمول المالي.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

4/1. الاستنتاجات: وفق ما تم مناقشته في الجانب النظري والميداني للبحث تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ما يأتي:

1. إن استجابة نظم معلومات المحاسبة الإدارية للتحول الرقمي ومعايشة البيئة الرقمية أصبح واقعاً مفروضاً يوجب التطور والمطاوعة في تلك النظم لمسايرة البيئة المحيطة بالمنشآت والمؤثرة بالحدث الاقتصادي فيها
2. يمثل الشمول المالي عملية إتاحة الخدمات المالية المختلفة للأفراد والشركات بشكل رقمي (الكتروني) وبجودة وتكلفة مناسبة بحيث تلبي احتياجاتهم من المعاملات، مثل المدفوعات، الائتمان، والتأمين، بسهولة وبطريقة مسؤولة ومستدامة.
3. حسب مؤشري (الودائع والائتمان) أن هناك نمو في الشمول المالي من سنة 2023 إلى سنة 2024 في المصارف الـ(10) ميدان البحث، أن مؤشر (الائتمان) أظهر نمو في الشمول المالي بشكل واضح وكبير مقارنة بمؤشر (الودائع).
4. وجود اتفاق عالي حول توافر متغير (نظم معلومات المحاسبة الإدارية) بأبعاده الأربعة (1. مجال المعلومات، 2. تجميع المعلومات، 3. التكاملية للمعلومات، 4. الوقتية)، حسب إدراك افراد العينة في المصارف ميدان البحث، أما على مستوى الأبعاد فيلاحظ أن بعد (3. التكاملية للمعلومات) سجل اعلى مستوى اتفاق، يليه بعد (4. الوقتية)، يليه بعد (1. مجال المعلومات)، وأخيراً بعد (2. تجميع المعلومات).
5. وجود اتفاق عالي حول توافر متغير (الشمول المالي) بأبعاده الأربعة (1. الوصول المالي، 2. الاستخدام الفعال، 3. جودة الخدمات، 4. الرفاهية المالية)، حسب إدراك أفراد العينة في المصارف ميدان البحث، أما على مستوى الأبعاد فيلاحظ أن بعد (3. جودة الخدمات) سجل أعلى مستوى اتفاق، يليه بعد (4. الرفاهية المالية)، يليه بعد (1. الوصول المالي)، وأخيراً بعد (2. الاستخدام الفعال).
6. وجود علاقة ارتباط معنوية إيجابية (طردية) متغير نظم معلومات المحاسبة الإدارية بأبعاده الأربع مع الشمول المالي بأبعاده الأربع، مما يعني أن توسع مجال المعلومات للمحاسبة الإدارية المقدمة ضمن المصارف سوف يرافقه ارتفاع في مستوى الشمول المالي بأبعاده الأربعة.
7. هناك تأثير لنظم معلومات المحاسبة الإدارية على مستوى الأبعاد وعلى مستوى الإجمالي في الشمول المالي حسب إدراك الأفراد في المصارف ميدان البحث، عبر تعزيز مجالات توجه الشمول المالي ودعم القرارات الإدارية التي تفعل هذا التوجه في هذه المصارف.

8. يتباين تأثير أبعاد نظم معلومات المحاسبة الإدارية على الشمول المالي حسب إدراك الأفراد في المصارف ميدان البحث، بمعنى أن هناك تباين في مستوى معنوية التأثير، وكذلك من حيث قوة التأثير لأبعاد متغير نظم معلومات المحاسبة الإدارية في الشمول المالي.

4/1. التوصيات: وفق ما تم التوصل إليه من استنتاجات فقد اقترح الباحثين مجموعة من التوصيات أهمها ما يأتي:

1. ضرورة وجود تصميم لنظم معلومات المحاسبة الإدارية يحاكي مجالات التحول الرقمي من جهة، ويواكب تطبيقات الابتكارات المالية من جهة ثانية ضمن القطاع المصرفي.
2. ضرورة ترسيخ قواعد الشمول المالي باعتماد أساليب أكثر قناعة وجذباً لأفراد المجتمع بما يسهم في تنمية الاقتصاد الوطني.
3. ضرورة تفعيل إجراءات انتاج المعلومات الداخلية في المصارف عبر تفعيل نظم المعلومات المحاسبة الإدارية بما يسهم في ترشيد القرارات الاستراتيجية المساعدة في التوسع بقاعدة الشمول المالي ضمن تلك المصارف.
4. ضرورة اجراء المزيد من الأبحاث العلمية التي تناقش نظم معلومات المحاسبة الإدارية مع الشمول المالي في بيئة المصارف العراقية، من خلال توسيع العينة، وكذلك اعتماد أساليب دراسة الحالة، وأخذ المزيد من المتغيرات التي يمكن أن تؤثر أو تعد العلاقة، أو أخذ بعض المتغيرات الحاكمة كخصائص المصرف، أو الحوكمة المصرفية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. شبيب، عبد الرزاق ابراهيم، (2025)، فاعلية مؤشرات الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة في العراق خلال المدة 2010-2023، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 7، العدد 1، الجزء 2، ص 1305- 1319، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، جمهورية العراق.
2. الياسري، انسام حسن شاكر عبد العظيم، 2025، التحول الرقمي في المصارف الاسلامية والشمول المالي –العراق حالة دراسية، مجلة كلية الكوت الجامعة، عدد خاص، المؤتمر العلمي الثامن للعلوم الادارية والاقتصادية، ص641-653، جمهورية العراق.
3. الموسوي، حنان عبد الخضر هاشم، جليل، هيثم يوسف، (2025)، تقييم واقع الشمول المالي الرقمي في العراق وسبل تعزيز الاستفادة والتوسع في الخدمات المالية، خزائن للعلوم الاقتصادية والادارية، عدد خاص،ص 331-343، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة ديالى، جمهورية العراق.
4. عبد الله، عبدالرحمن عبد الله، جميل، رافي نزار، (2025)، تقييم اجراءات الرقابة الداخلية لأبعاد الشمول المالي في الصناعة المصرفية "دراسة حالة"، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، المجلد الخامس، العدد السابع عشر، ص347-400،
5. السقا، زيادهاشم، (2011)، نظام المعلومات المحاسبية، دار الطارق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.
6. بلتاجي، يسرى محمد محمود، التحول الرقمي Digital Transfromationوتطوير نظام معلومات المحاسبة الإدارية لدعم قرارات عمليات التحسين المستمر" دراسة ميدانية"، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد11، العدد2، ص1166-1232،جامعة الاسكندرية، جمهورية مصر.

7. احمد، خالد عبدالحميد ابراهيم، متولي، احمد زكي حسين، حسين، محمد سليمان، (2021)، أثر تكنولوجيا المعلومات المحاسبية على تفعيل متطلبات الشمول المالي "دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد12، العدد3، جامعة السويس، كلية التجارة، جمهورية مصر.
8. جاسم، ندى حسن، (2023)، معايير الشمول المالي وعلاقته بكفاءة القطاع المصرفي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة في العراق للمدة 2016-2021، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفي، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية.
9. دهيرب، محمد سمير، فضل، لطيفة صافي، (2023)، تحليل أثر الشمول المالي على جودة الخدمة المصرفية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، (Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences:)، مجلد 13، العدد 1.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Carè, R., Boitan, I. A., Stoian, A. M., & Fatima, R. (2025). Exploring the landscape of financial inclusion through the lens of financial technologies: A review. Finance Research Letters, 72, 106500.
2. Ozili, P. K. (2021). Financial inclusion research around the world: A review, In Forum for social economics, Vol. 50, No. 4, pp. 457-479.
3. Sanderson, A., Mutandwa, L., & Le Roux, P. (2018). A review of determinants of financial inclusion. International Journal of Economics and Financial Issues, 8(3), 1.
4. Sakhri, A. (2024). Digital Transformation of Banking Services: A Vision to Enhance Financial Inclusion in Algeria: A Reading of Reality and Challenges. Journal of the University of Kut College, (2024), Special Issue for Research Papers of the Seventh Scientific Conference on Modern Administrative Sciences, pp. 594-608.
5. Ammy, B. (2025). The effect of management accounting information system and budget participation on managerial performance with financial technology as a moderating variable. International Journal of Applied Finance and Business Studies, 13(1), 139-147.
6. Opuko, I., & Musiega, M. (2022). Influence of Management Accounting Information Systems on the Financial Performance of Deposit Taking Saccos in Western Region, Kenya. International Journal of Finance and Accounting, 7(3), 80-101.
7. Khaddafi, M., Putri, C., Marziah, A., Amanda, D., Husna, N., & Widodo, W. (2024). Analysis of the Sharia Management Accounting System as the Main Driver for Sustained Sharia Financial Inclusion. PKM-P, 8(1), 29-33.
8. Hamzani, R. M. (2025). Accounting Information Systems and Financial Inclusion On the Performance of MSME'S Through the Quality of Financial Statements On Small and Medium Enterprises. Indonesian Journal of Economics and Finance, 2(1).
9. Mohammed, A., Sulaiman, S., & Zin, N. M. (2023). The Role of Management Accounting System to Enhance the Sustainable Financial Reporting. European Proceedings of Social and Behavioural Sciences.
10. Zeng, Y. (2022). Neural Network Technology-Based Optimization Framework of Financial and Management Accounting Model. Computational Intelligence and Neuroscience, 2022(1), 4991244.

11. Jusriadi, E. (2022). Moderation of Leadership Style: Management Accounting Information Systems and Management Control Systems on Managerial Performance. ATESTASI: Jurnal Ilmiah Akuntansi, 5(1), 16-32.
12. Moorthy, M. K., Voon, O. O., Samsuri, C. A. S. B., Gopalan, M., & Yew, K. T. (2012). Application of information technology in management accounting decision making. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 2(3), 1.